

صادرات قطر أكبر المتضررين من انهيار الطلب على الغاز

فايروس كورونا يضغط على الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال في سوق تشهد تخمة المعروض



يهدد انهيار الطلب العالمي على الغاز اقتصادات الدول الربية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الغاز، ما يجعل الاقتصاد القطري في صدارة المتضررين نظرا لاعتماده شبه الكلي على منتج وحيد، ما يجعله مهددا بانهييار شامل يغذي ظهور مؤشرات انكماش حادة.

لندن - كشفت بيانات حديثة عن انهيار غير مسبوقة للطلب العالمي على الغاز مما يهدد الدول المصدرة للمنتج بالانهيار مثل قطر التي تراجع نشاطها الاقتصادي بصفة متسارعة أكثر من انتشار الفايروس نفسه، بسبب اعتمادها الشديد على سلعة وحيدة وهي صادرات الغاز، وبدرجة ضئيلة على صادرات النفط التي تتعرض هي الأخرى إلى تراجع العوائد. وقالت المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال، الأربعة، إن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال سيتقلص هذا العام عند مستويات قياسية في 2019، إذ تضغط أزمة فايروس كورونا على الاقتصادات في سوق تشهد بالفعل تخمة في المعروض من الوقود.

انكماش اقتصاد قطر بنحو 0.6 في المئة بمقارنة سنوية، بفعل تراجع أنشطة التعدين والمحاجر بنحو 3.4 في المئة

وزاد إنتاج الغاز الطبيعي المسال العام الماضي بفضل خمسة مشروعات تسهيل جديدة ضخمة في الولايات المتحدة وأستراليا، لتصبح الأولى أكبر مصدر بعقود قصيرة الأجل. وبدأ تشغيل مشروعين صغيرين في روسيا والأرجنتين.

ورغم الطفرة في العام الماضي فإن انهيار الطلب حاليا في أعقاب انتشار كورونا سارع بكشف أضرار كبيرة على الاقتصاد القطري، كشفتها أرقام ومؤشرات حديثة تبين حجم آثار قطع إمدادات الغاز على الاقتصاد الذي يعاني أصلا. وأظهرت بيانات حكومية، الأربعاء، انكماش اقتصاد قطر بنحو 0.6 في المئة في الربع الأخير من 2019 مقارنة مع نفس الفترة قبل عام، حيث تراجعت أنشطة التعدين والمحاجر بنحو 3.4 في المئة في الربع الأخير من عام 2019 مقارنة مع مستواها قبل عام. كما أظهرت البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنحو 1.4 في المئة في الربع الرابع من العام الماضي مقارنة مع الربع الثالث بالأسعار الثابتة. وتقلت رويترز أن قطر باعت سندات بقيمة عشرة مليارات دولار على ثلاث شرائح الثلاثاء. وقالت بشرة الائتلاف في السندات إن جائحة فايروس كورونا المستجد قد تواصل إلحاق الضرر باقتصاد قطر وأسواقها المالية، وقد تؤدي إلى تسجيل ركود هذا العام.

ويعمق انخفاض أسعار الغاز باكثر من 40 في المئة خلال الشهر الماضي، وهي المنهارة أصلا قبل انتشار الفايروس من حجم الأزمة، حيث كانت قد فقدت ما يصل إلى 90 في المئة من قيمتها مقارنة بمستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008.

وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى أقل من دولارين لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بانخفاض يزيد على 60 في المئة بمقارنة سنوية، بعد انهيار الطلب وتخمة الأسواق بالمعروض، حتى أصبحت ناقلات الغاز تجوب البحار دون أن تجد مشترين.

ويرى متابعون أن انهيار أسعار الغاز العالمية أربك خطط قطر التوسعية الخاصة بإنشاء أكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال في العالم، فضلا عن إلغاء عقود شراء، الأمر الذي دفع الدوحة إلى عرض شحنات محملة على ناقلات في السوق الفورية المتخمة أصلا. وامتنعت قطر للبترو عن التعليق على التاجيل الذي أوردته التقارير،

وقالت المجموعة إنه بعد ارتفاع الطلب في العام الماضي 13 في المئة إلى 354.7 مليون طن، يبدو أن الانكماش الاقتصادي في الكثير من الأسواق الرئيسية سيقلص واردات الدول المستهلكة من الغاز.

وقال رئيس الجمعية جان ماري دوجير في بيان أرسل عبر البريد الإلكتروني "عام 2019 كان عاما قياسييا لصناعة الغاز الطبيعي المسال من حيث الكميات المستوردة وقرارات الاستثمار الجديدة التي اتخذت".

وتابع "على المدى القصير، التأثير السلبي لفتني كوفيد - 19 على اقتصادات الدول المستوردة سيضع ضغطا نزوليا على الطلب في سوق تعاني تخمة بالفعل".

وتابع "على المدى القصير، التأثير السلبي لفتني كوفيد - 19 على اقتصادات الدول المستوردة سيضع ضغطا نزوليا على الطلب في سوق تعاني تخمة بالفعل".

كساد سوق الغاز

وتعليق خطط لزيادة إنتاج الغاز بنسبة 60 في المئة، ويرى خبراء أنه ليس أمام الدوحة سوى مواصلة الإغراق في السحب من الاحتياطات المالية، في ظل التزامها الاستعاضة الواسعة بمشاريع البناء استعدادا لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 ومعاتنها من المقاطعة العربية، التي قوضت معظم النشاطات الاقتصادية. ويبدو أن الدوحة تتجه لاحتقان اقتصادي مهدد بالانفجار، حين تتحول مشاريع البناء الكبيرة إلى عبء ثقل، بعد استخدامها مرة واحدة في استضافة البطولة.

ويعد الاقتصاد القطري من أقل الاقتصادات تنوعا في العالم، وقد باع جميع المحاولات لتنشيط السياحة والتحول إلى مركز إقليمي من خلال مشاريع البناء باهظة التكلفة، والتي تحولت إلى عبء بسبب انعدام الطلب عليها، بالفضل. ويقول محللون إن اعتماد قطر المفرط على سلعة واحدة يجعلها من البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة، خاصة في ظل تضخم إنفاقها المحلي. وتتضح أزمة الاعتماد الشديد على عوائد صادرات الغاز في رضوخ الدوحة في الشهر الماضي لضغوط انهيار الأسعار

والذي يأتي فيما يواجه قطاع الغاز تحديا كبيرا بسبب تخمة المعروض جراء تنامي الإنتاج الأميركي وانخفاض الطلب من الصين. وتعاين قطر من عزلة وأزمات اقتصادية عديدة منذ فرض المقاطعة الشاملة عليها من قبل السعودية والإمارات ومصر والبحرين بسبب دعمها للإرهاب. وقد أدى ذلك إلى تداعيات قاسية ونزيف مستمر للاحتياطات المالية بسبب انحدار ثقة المستثمرين بمستقبل الاقتصاد القطري إذا استمرت المقاطعة.

وحدة حرارية بريطانية، بانخفاض يزيد على 60 في المئة بمقارنة سنوية، بعد انهيار الطلب وتخمة الأسواق بالمعروض، حتى أصبحت ناقلات الغاز تجوب البحار دون أن تجد مشترين. ويرى متابعون أن انهيار أسعار الغاز العالمية أربك خطط قطر التوسعية الخاصة بإنشاء أكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال في العالم، فضلا عن إلغاء عقود شراء، الأمر الذي دفع الدوحة إلى عرض شحنات محملة على ناقلات في السوق الفورية المتخمة أصلا. وامتنعت قطر للبترو عن التعليق على التاجيل الذي أوردته التقارير،

الرباط تلجأ إلى صندوق النقد لتفادي انكماش الاقتصاد

بلغ إجمالي احتياطات النقد الأجنبي 242 مليار درهم في نهاية مارس. ويخطط المغرب أيضا لإصدار سندات دولية هذا العام بعدما علق سقف الدين الأجنبي استعدادا لتراجع احتياطات النقد الأجنبي مع تضرر الصادرات وتحويلات المغاربة في الخارج والاستثمار الأجنبي والسياحة من وباء كورونا.

وقالت المندوبية السامية للتخطيط إن الطلب على صادرات المغرب تراجع بنسبة 3.5 في المئة في الربع الأول مقارنة بنفس الفترة في 2019، ومن المتوقع أن ينخفض ستة في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني.

السحب من خط سيولة لصندوق النقد الدولي لاتقاء انكماش اقتصادي بنحو 1.8 في المئة خلال الربع الجاري

لكنها أضافت أن الطلب على صادرات الفاكهة والخضر يرتفع بسبب تضرر الإنتاج الزراعي في جنوب أوروبا نتيجة لنقص العمالة الناجم عن وباء كورونا. وقالت إن قطاع السيارات، الذي يمثل 27 في المئة من مبيعات التصدير، تعطل جراء تراجع الطلب والإغلاق المؤقت لمصنعي رينو وبيجو للتجميع. وذكرت أن قيمة صادرات الفوسفات والمشتقات تراجعت 40 في المئة في الربع الأول بفعل انخفاض الأسعار، لكنها أضافت أن أسعار الطاقة المتراجعة ستخفض تكاليف التوريد، وتعوض بشكل جزئي تراجع قيمة الصادرات.

وقالت وزارة المالية والبنك المركزي بالمغرب، الأربعاء، إن البلاد تسحب من خط سيولة لصندوق النقد الدولي للمساعدة على تخفيف الصدمة الاقتصادية الناجمة عن وباء فايروس كورونا، بينما توقع المندوبية المغربية السامية للتخطيط انكماشًا خلال الربع الجاري.

وقال بيان مشترك لوزارة المالية والبنك المركزي "سيساعد السحب من خط الوقاية والسيولة في التخفيف من تأثيرات هذه الأزمة على اقتصادنا وفي الحفاظ على احتياطاتنا من العملات الأجنبية". وأوضح البيان أن خط السيولة البالغ حجمه ثلاثة مليارات دولار تم الاتفاق عليه أولا في 2012 وتجديده في 2018 كإجراء احترازي ضد أي صدمات اقتصادية شديدة محتملة، وأن أول سحب كان الثلاثاء.

وفرضت البلاد إجراءات عزل عام منذ 20 مارس لخفض انتشار فايروس كورونا، مع تأكيد أكثر من ألف حالة إصابة بالفايروس في البلاد. في الوقت نفسه أقر تراجع هطول الأمطار على القطاع الزراعي بالبلاد، والذي يمثل حوالي 11.7 في المئة من الاقتصاد. وقالت المندوبية السامية للتخطيط، الأربعاء، إن اقتصاد البلاد سينكمش 1.8 في المئة في الربع الثاني من العام بعد أن نما 1.1 في المئة في الربع الأول. وتفيد تقديراتها بأن العزل العام سيخفض النمو في أبريل وحده بمقدار 3.8 نقطة مئوية، أي ما يعادل 10.9 مليار درهم (مليار دولار)، بعد خسارة قدرها 4.1 مليار في مارس. وأظهرت بيانات رسمية أن الدين العام للمغرب بلغ نحو 66.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، بينما

الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية لدعم اقتصادها الحكومة تحاول امتصاص السيولة من السوق الموازية لتخفيف الأزمات المالية

أكد البنك المركزي مرارا أن التمويل الإسلامي سوف يتيح للمصارف الحكومية التي تسيطر على 87 في المئة من السوق المالية، تكيف عروضها في هذا المجال لامتناع الأموال الموجودة في السوق الموازية.

ويحاول النظام المصرفي منذ سنوات السيطرة على حركة النقد الأجنبي وامتصاص كتلة السيولة الهائلة من السوق السوداء، لكن الإجراءات الحكومية فشلت في ترويض تلك السوق الخارجة عن سجلات الدولة.

وتتسبب التقديرات إلى أن السوق الموازية تضم حوالي 31 مليار دولار، لكن خبراء يقولون إن حجم الأموال فيها أكثر من ذلك. ويدعو خبراء إلى تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعات غالبية السكان، وخاصة طرح الأدوات المالية الإسلامية لاستدراج تلك الأموال الهائلة إلى المصارف والقنوات الرسمية من أجل تعزيز تمويل الاستثمارات والحفاظ على تماسك النظام المالي.

السيولة من السوق السوداء لإحلال مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس العادل بين كافة القطاعات. وكان البنك المركزي قد حاول العام الماضي توجيه أنظاره إلى الصيرفة الإسلامية في محاولة لمواجهة الأزمات المالية التي تعاني منها البلاد بسبب الحجم الكبير للاقتصاد الموازي، خاصة بعد إقرار الحكومة بعجزها عن كبح تبخر احتياطات العملة الصعبة ولجوتها إلى طباعة النقود لمعالجة اختلال التوازنات المالية.

وفتحت السلطات النقدية الجزائرية مع مطلع العام الماضي نافذة تداول المنتجات الإسلامية أمام المصارف المحلية بعد صدور القواعد المنظمة لهذا التمويل في الجريدة الرسمية. وتحاول الحكومة استثمار التمويل التشاركي في ظل أزمة اقتصادية حادة جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من إجمالي إيراداتها منذ تراجع أسعار النفط في منتصف عام 2014.

وتتسبب التقديرات إلى أن السوق الموازية تضم حوالي 31 مليار دولار، لكن خبراء يقولون إن حجم الأموال فيها أكثر من ذلك. ويدعو خبراء إلى تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعات غالبية السكان، وخاصة طرح الأدوات المالية الإسلامية لاستدراج تلك الأموال الهائلة إلى المصارف والقنوات الرسمية من أجل تعزيز تمويل الاستثمارات والحفاظ على تماسك النظام المالي.

كثفت الحكومة الجزائرية جهود الإصلاحات الاقتصادية والمالية بتسريع اعتماد الصيرفة الإسلامية في محاولة لامتصاص السيولة من السوق الموازية والخارجة عن السجلات الحكومية، لتخفيف من الأزمات المالية الخانقة التي تفاقمت بفعل انتشار فايروس كورونا المستجد.

في العدد 16 من الجريدة الرسمية لهذا العام. وأشارت الوكالة الرسمية إلى أن هذا النظام سوف يكون المحمد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، ويندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون ومخطط تحقيق أهداف عمل الحكومة.

ويشمل مخطط الحكومة الذي أعلن عنه في فبراير الماضي بندين أساسيين هما التقليل من ظاهرة الإضرار المالي والاستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل مع النظام المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتسبب التقديرات إلى أن السوق الموازية تضم حوالي 31 مليار دولار، لكن خبراء يقولون إن حجم الأموال فيها أكثر من ذلك. ويدعو خبراء إلى تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعات غالبية السكان، وخاصة طرح الأدوات المالية الإسلامية لاستدراج تلك الأموال الهائلة إلى المصارف والقنوات الرسمية من أجل تعزيز تمويل الاستثمارات والحفاظ على تماسك النظام المالي.

وتداعيات فتحي فايروس كوفيد-19. وجاءت الخطوة النوعية بصداقة المجلس الإسلامي الأعلى على إنشاء "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية".

31 مليار دولار حجم الأموال في السوق الموازية الخارجة عن سجلات الدولة في أقل التقديرات

ونكرت وكالة الأنباء الجزائرية أن الهيئة الجديدة سوف تقوم بمنح شهادة المطابقة التشريعية للبنوك والمؤسسات المصرفية. وقالت إن هذه "المهمة ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية". وأضافت أن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يأتي تنفيذًا للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والصادر



رهان على المالية الإسلامية